قال عبد المجيد مناصرة - رئيس "جبهة التغيير" بالجزائر - بأن وصف التزوير لا يليق بانتخابات 10 مايو 2012 "لأنه لم تكن هناك انتخابات أصلاً".<?xmlns:o = prefix ecapseman:lmx />

واتهم السلطة باستعمال أصوات أفراد الأسلاك النظامية خاصة الجيش لترجيح كفة حزب جبهة التحرير الوطني والتجمع الوطني الديمقراطي.

وقال مناصرة أمس في ندوة صحافية بمقر حزبه بالعاصمة: إن العملية الانتخابية "كانت مزيفة في كل معطياتها".

وأوضح بأن أحسن وصف يطلق على المجلس الشعبي الوطني هو "الجيش الوطني الشعبي"، مضيفًا: "الجزائر ضيعت فرصة للتغيير بالطرق السلمية، عندما اتجهت عكس ما يجري في محيطها المباشر.. سنكون قريبًا أمام برلمان يشبه برلمان حسني مبارك، بحسب تعليق أحد المواطنين".

وأضاف مناصرة: "قلنا قبل انطلاق الحملة: إن أدوات التزوير جاهزة والإرادة في التزوير متوفرة، ولكن قلنا: إنه من الصعب أن تزوِّر السلطة هذه المرة؛ لأن الشعب يقظ، ولأن الظرف الدولي والإقليمي لا يسمح، لكن السلطة استطاعت في النهاية تذليل هذه الصعوبات".

وذكر رئيس "الجبهة" أن التسجيل الجماعي لأفراد الجيش في القوائم الانتخابية خارج الآجال القانونية، "واحدة من أدوات تزييف الانتخابات"، مشيرًا إلى "أن لا أحد يعلم حجم هذه الظاهرة".

وفي سياق مآخذ "جبهة التغيير" على الانتخابات، قال رئيسها: إن ما بين 50 إلى 60 بالمائة من مكاتب الانتخاب "أفرغت من المراقبة"، على أساس أن القرعة التي جرت محليًا أفضت إلى تكليف أحزاب بالمراقبة، بينما هي لا تملك مناضلين لتأطير المكاتب، بل إن المراقب - حسب مناصرة – "كان في الكثير من الأحيان هو المزوِّر!".

أما الإشراف القضائي على الاقتراع "فكان عنوانًا فقط، لأن الإشراف الحقيقي كان بين يدي الإدارة التي يمثلها الوالي ورئيس الدائرة ووزير الداخلية". ويعتقد رئيس "التغيير" أن نسبة المشاركة الحقيقية لم تتجاوز 25 بالمائة في أحسن الأحوال.

وقد اتهم الإسلاميون السلطة بتزوير نتائج الانتخابات البرلمانية الجزائرية لمصلحة جبهة التحرير الوطني الحاكمة والتجمع الوطني الديموقراطي.

وقال عبد الرزاق مقري نائب رئيس حركة مجتمع السلم (الإخوان المسلمون) وهي أهم قطب في تكتل الجزائر الخضراء الذي يتألف من ثلاث أحزاب إسلامية رئيسة دخلت بقوائم موحدة في الانتخابات الحالية، في مؤتمر صحافي عقده اليوم الجمعة: "لقد حدث تزوير للنتائج الحقيقية للانتخابات".

وأضاف: "النتائج المعلنة في بعض الولايات لا تعبِّر عن الحقيقة، هناك مخابر تعمل على المستوى المركزي زوّرت النتائج في مختلف الولايات".

وأشار إلى أن "العسكريين صوتوا بالجملة لصالح جبهة التحرير الوطني والتجمع الوطني الديموقراطي" منددًا بما وصفه "بالتزوير المنظم في هياكل ومؤسسات الدولة".

وحمّل الرئيس عبد العزيز بوتفليقة مسؤولية ما حدث قائلاً: "نحن نحمِّل رئيس الجمهورية بالدرجة الأولى مسؤولية ما يحدث" معتبرًا أن "تقاليد التزوير لا تزال مستمرة".

واعتبر مقري أن "هذه التجاوزات ستؤثر على الإصلاحات السياسية التي أعلنها رئيس الجمهورية".

وقد أعلن وزير الداخلية الجزائري دحو ولد قابلية يوم الجمعة أن حزب "جبهة التحرير الوطني" (الحاكم) حصل على 220 مقعدًا من أصل 462 في الانتخابات التشريعية التي جرت يوم الخميس.

وأوضح الوزير خلال مؤتمر صحافي أن "التجمع الوطني الديمقراطي" حليف جبهة التحرير في التحالف الرئاسي حل ثانيًا بحصوله على 68 مقعدًا، في حين لم تحصل الأحزاب الإسلامية مجتمعة سوى على 66 مقعدًا، وجاءت في المركز الثالث، نقلاً عن تقرير لوكالة "فرانس برس".

وجاءت الجبهة التي يرأسها عبد العزيز بلخادم - حسب حصيلة أولية غير رسمية - في المركز الأول بحصولها على الأغلبية في 35 ولاية على الأقل من مجموع 48 ولاية، يليها في الترتيب التجمع الوطني الديمقراطي، وتكتل الجزائر الخضراء المشكل من ثلاثة أحزاب إسلامية هي حركة مجتمع السلم (حمس) وحركة النهضة وحركة الإصلاح الوطني.

كاتب المقالة :
تاريخ النشر : 13/05/2012
من موقع : موقع الشيخ محمد فرج الأصفر
رابط الموقع : www.mohammdfarag.com